التطور التاريخي لصناعة النفط الايراني نهايات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

د. أيمن ابراهيم حسن الشريدة
اكاديمي أردني

الملخص :

الحاجة للنفط حتمت على الشركات العالمية ثم الحكومات الانكباب على حصد امتيازات نفطية في السهوب الايرانية المترامية ، وظهرت المناكفات المحمومة بين الدول في تنافسها النفطي بأشكال مختلفة ، مع غياب قرار سيادي ايراني على نفطها في ظل حاجتها المالية الماسة للقروض الأجنبية لإنقاذها من حالة الإفلاس المحتوم ، وكافحت ايران لمدة قرن كامل للتخلص من نير الشركات والدول الجاثمة على اقتصادها الداخلي ، انتهى ذلك بتاميم النفط الايراني عام ١٩٥١.

Abstract

The need for oil necessitated a global corporations and governments embark on harvesting oil concessions in the Iranian steppe sprawling, featured harassment hectic between states in the oil competition in different ways, with the absence of a sovereign decision of Iran for its oil in the shadow of the financial need for urgent foreign loans to save it from bankruptcy inevitable, and struggled Iran for a century to get rid of the yoke of companies and countries parked on the domestic economy, concluded that the nationalization of Iranian oil in 1951.

مجلة للدراسات الانسانية محكمة متخصصة
تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

كلمات مفتاحية : نفط ،شركات نفطية ، تنافس دولي، تاميم النفط ، كميات انتاج.

حالة ما يسمى بالاندفاع نحو الشرق Drang Nach Osten التي بدأت مع نهايات القرن

الثامن عشر ، شكلت حماسة امبريالية للدول الغربية لإيجاد حديقة اقتصادية خلفية للدول المتنافسة على المنطقة العربية ، وكانت ملامح الحاجة لأسواق تجارية لفائض السلع الاوروبية في المنطقة قد ظهرت بواكيرها مبكرا في القرن الثالث عشر الميلادي، ووجدت هذه الدول نفسها وجها لوجه مع اقتصاديات البلدان النامية، استغلتها في مصادرة ثروات هذه الدول بإغراقها بالديون وسلب امتيازات اقتصادية كان من أهمها امتيازات تجارية و نفطية[١].

أدركت الدول الأوروبية مدى حاجتها للنفط ، لتحريك عجلة صناعتها وأساطيلها مع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي وبداية القرن العشرين. كان التنافس الأجنبي فردي بدايةَ لاكتشاف النفط الايراني قام به أفراد مستثمرون و شركات خاصة ، انضمت إليها لاحقا الحكومات الرسمية من خلال عقود مبرمة مع الحكومة الايرانية، في سبيل الحصول على امتياز التنقيب عن النفط ، وظلت ايران تعاني من ثقل الإتفاقيات التي وقعتها مع هذه الدول لمدة قرن كامل من الزمان[٢].

كان النصف الثاني من القرن التاسع عشر هو عصر الإمتيازات الروسية الإنجليزية في ايران بامتياز، وبلغ التنافس بينهما حده لمرحلة المواجهة العسكرية المباشرة على الأرض الايرانية ، بل راح كل منهما يتعامل مع ايران وكأنها ولاية روسية أو انجليزية تابعة لهما ، بل لم يبقى لإيران سيادة وطنية أو قرار سياسي تملكه أمام غطرسة هاتين الدولتين ، وراح النظام القاجاري(١٧٨٩م-١٩٢٢م) يستجدي المعونة المالية والقروض والمنح لتغطية نفقات السفر ورحلات الترفيه الى أوروبا التي بدأها ناصر الدين شاه (١٨٤٩م-١٨٩٦م) عام ١٨٧٢م وما تلاه من ملوك القاجار، والتي تمخض عنها افلاس الدولة مالياً وسياسياً [٣].

لم يكن أمام النظام سوى عرض ما يمكن عرضه من ثروات الدولة للبيع ، الايجار ، أو الرهن بل ومَنْح امتيازات للأجانب، كانت نتائجها وبالاً على الشعب الإيراني. ومن هذا القبيل مَنحت ايران عام ١٨٧٢م للبارون رويترز(Reuter) [٤] امتيازا لمدة سبع سنوات للتنقيب عن المعادن والفحم الحجري والحديد والنحاس والرصاص والنفط لكن لم يتسنَ لهذا الإمتياز الفرصة

بالنجاح، بسبب المعارضة الروسية لكل ما هو انجليزي في ايران، وبسبب معارضة الرأي العام الايراني لهذا الامتياز أيضا ، تم إلغاءه عام ١٨٧٤م[٥].

الشاه ناصرالدين الذي لم يكن في وضع يمكنه من مقاومة الإغراءات المالية الأجنبية ، جدد منح امتياز جديد لشركة انجليزية كانت ناشطة تجارياً في عمليات الاستيراد والتصدير من و إلى ايران عام ١٨٨٤م في محافظة بوشهر جنوب ايران ، لاستخراج النفط من منطقة (دالكي) قرب بوشهر لكن الشركة لم تحصل على نتائج مرضية من عمليات التنقيب التي شرعت بها هناك وسرعان ما تخلت عن المشروع[٦].

عاد البارون رويتر في عام ١٨٨٩م المحاولة مرة أخرى للحصول على امتياز يعوض ما خسره من أموال قبل عشرون عام[٧]، وبعد توصله إلى اتفاق مع الحكومة الإيرانية بدأ عمليات الحفر في مناطق سمنان[٨] ودالكي[٩] وجزيرة قشم[١٠] ، لكن ارتفاع تكاليف رأس المال أدى إلى توقف المشروع[١١].

ظل الشاه ناصر الدين يراوده حلم اكتشاف النفط في مناطق مازندران[١٢] وتنكابن[١٣] ولحجور[١٤] وهذه المرة حصل المغامرون الروس على امتياز التنقيب عن النفط عام م١٨٩٩ ولمدة عشرة سنوات[١٥] .

لكن الروس فشلوا في اكتشاف النفط الايراني لأسباب فنية وتمويلية، ودخلت ايران القرن العشرين دون تقدم يذكر في مسألة التنقيب عن النفط حتى عام ١٩٠١م عندما منح مظفر الدين شاه (١٨٩٦م-١٩٠٦م) امتيازاً [١٦] للانجليزي ويليام كنوكس دارسي(w.k. Darcy)[١٧]لاستخراج وحمل ونقل وبيع النفط في ايران لمدة ستون عاما مقابل ١٦% من عائدات النفط يتم تخصيصها لصالح الحكومة الايرانية[١٨] .

وشملت بنود الاتفاق السماح لدارسي بالبحث عن الغاز الطبيعي والنفط واستخراجهما وبيعهما ولمدة ٦٠ سنة ،مع منحه حق مد خطوط النفط خلال المناطق المستخرج النفط منها. كما تم تخويله تأسيس شركة أو عدة شركات للإنتفاع من هذا الامتياز، ونصت المادة العاشرة من الامتياز على أنه على صاحب الامتياز بعد مرور شهر من تأسيس الشركة دفع مبلغ وقدره ٢٠ ألف ليرة انجليزية نقدا و٢٠ ألف ليرة أخرى كأسهم للدولة الإيرانية، وإذا لم يستطع صاحب الامتياز تأسيس شركة رسمية أولى في السنتين الأوليتين فيعتبر الامتياز باطلا قانونيا[١٩].

دارسي الذي وقع اتفاق عام ١٩٠١م بدأ عملياته بالحفر غرب ايران لكن قلة معدل الانتاج أدى به للتخلي عن العمل هناك وتوجه الى جنوب ايران، وأنفق على عمليات التنقيب ٣٠٠ ألف ليرة انجليزية لكنه وبسبب قلة رأسماله بدأ بالبحث عن شركاء وممولون له من الشركات الأجنبية[٢٠]

، وفعلا ساعدته شركة نفط بورما ١٩٠٥م[٢١]و وفرت له رأسمال مناسب[٢٢] .

كما وقام القنصل البريطاني في أصفهان بالنيابة عن دارسي بتوقيع اتفاقية مع زعماء عشائر البختياريين[٢٣] عام ١٩٠٥م ، نصت على أن يدفع دارسي لزعماء البختيارية أموالا عند شراء الأراضي المزروعة منهم، لغايات التنقيب عن النفط ولبناء مساكن ومنشات أخرى للشركة، مقابل أن تقوم القبائل بحراسة وحماية المنشآت والمعدات العائدة ملكيتها للشركة ويكون زعماء العشائر البختيارية مسؤولون عن أية خسائر أو أضرار تنجم عن تعديات قبائل البختيارية أو غيرها من القبائل على هذه المنشآت، بل ودفع غرامات مالية أخرى كشرط جزائي ضدها. فعلا بدأت الشركة التي أُنيط بها عمليات التنقيب باختيار جزيرة الخضراء(عبدان) لبناء مصفاة النفط وكانت تقع في منطقة الشيخ خزعل الكعبي ، لكنها لم تكتشف النفط لمدة خمسة سنوات حتى عام ١٩٠٨م وفي ذلك العام[٢٤].

بدأت عمليات التنقيب في مسجد سليمان غرب ايران ، ولأن النفط المستخرج كان ضئيلا جداً لم يكن مجدياً مادياً للشركة المذكورة ، لم يكن أمامها سوى البحث عن شريك مالي ، فدخلت بمحادثات مع الحكومة الانجليزية[٢٥] .

ودخل دارسي عضوا مساهما في الشركة الانجلو فارسية Anglo-Persian oil company (APOC) التي تأسست عام ١٩٠٩م وبنفس العام تم تأسيس شركة نفط بختياري بصلاحيات محدودة واستكملت الشركة الانجلو فارسية بناء مصفاة نفط عبدان خلال ثلاثة سنوات ابتداء من عام ١٩١٠م[٢٦] .

استثمرت بريطانيا رأسمال قدره ٢ مليون ليرة انجليزية، واشترت أسهما لها في الشركة نظرا لحاجتها الماسة للوقود، كما اشترت النفط الايراني بأسعار متدنية، وكان هدفها السيطرة على نفط ايران بالكامل، وكان لها ما أرادت وحققت أرباحا من خلال بيع عائدات النفط الايراني خلال الحرب العالمية الأولى حيث قدرت بحوالي ٧ مليون ليرة انجليزية[٢٧].

عام ١٩١٣م تم وضع بروتوكول الحدود العثمانية الايرانية، وأصبحت مناطق قصر شيرين النفطية في نطاق امتياز دارسي وهذا زاد من الأرباح الناجمة عن كمية الانتاج في تلك المناطق[٢٨] .

لم يتوقف تصدير النفط الايراني المستخرج خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م-١٩١٨م سوى فترة انقطاع لمدة ٣ أشهر بسبب تدمير الألمان لأنابيب النفط العائدة للشركة ، وبلغت صادرات النفط الايرانية منذ عام ١٩٠٩ م-١٩٣٠م حوالي ٥٦ مليون طن ، حيث وصلت أرباح ايران حوالي ١٠ مليون ليرة ، بينما كانت أرباح الشركة الانجلو فارسية ٣ أضعاف هذا الرقم[٢٩]

لم يغفل الروس عن الأرقام الربحية التي حققتها الشركة الانجلوفارسية وأدركوا أهمية سلاح النفط خلال الحرب العالمية الاولى بالنسبة للأسطول الانجليزي ، وعلى ضوء ذلك حصل الروسي خوشتاريا (khoshtaria) [٣٠] على امتياز التنقيب عن النفط في محافظة مازندران شمال ايران عام ١٩١٦م، لكن شركة النفط الانجلو فارسية التي شعرت بالتهديد لم يكن أمامها سوى عرقلة مساعيه بشكل مباشر وغير مباشر ، بل لم تتردد في العرض عليه شراء امتيازه في ربيع عام ١٩٢٠م[٣١] .

وشرعت بريطانيا بتوسيع منطقة نفوذ التنقيب عن النفط لتشمل حتى شمال ايران القريبة من الحدود السوفيتية ، بل وبادرت لتأسيس شركة باسم شركة نفط شمال ايران لهذه الغاية ، لكن سارت الأمور على عكس ما اشتهته الدبلوماسية الانجليزية ، وهذه المرة جاء الاحتجاج على السياسة الاحتكارية الانجليزية من قبل قوة ثالثة هي أمريكا التي خرجت منتصرة من حرب أممية طاحنة ، وكان لاعتراضها أثراً على البرلمان الايراني الذي رفض قرار الحكومة الانجليزية بشراء امتياز خوشتاريا الروسي وأصبح القرار باطل حكما[٣٢]، وأمام هكذا أحوال حاولت الشركات الأمريكية تجريب حظها بالحصول على امتيازات نفطية في ايران رغم قلة معرفتها التاريخية بالوضع الداخلي الايراني، ومن هذا الباب دخلت شركة ستاندرد اويل اوف نيو جرسي(standard oil of new jersy) الأمريكية على خط المشاركة بالنفط الايراني ، واستهلت مبادرتها مع الحكومة الايرانية عام ١٩٢١م بتوقيع عقد التنقيب عن النفط لمدة خمسون سنة في شمال ايران ، لكن بريطانيا والاتحاد السوفييتي اعترضتا على الاتفاق [٣٣] المذكور ونبهت بريطانيا الشركة الأمريكية بأنه ليس بالسهولة لها الانفراد بهذا الامتياز في مقاطعات شمال ايران إلا إذا تم الأمر بالتعاون مع شركة النفط الانجلو فارسية ، التي قطعت

شوطا بعيدا في مشاريع التنقيب النفطية الايرانية، ولم يكن يروق لها مزاحمتها ومنافستها في هذه المشاريع من أية شركات أخرى ، لذا سعت بريطانيا لإحباط امتياز شركة ستاندرد نيو جرسي من مشهد النفط الايراني أو على أقل تقدير مشاركتها في أسهم امتيازها إذا عجزت عن طردها كليا ، وتمخضت مساعي بريطانيا أخيرا عن اتخاذ رئيس الوزراء الايراني موقفا رافضا لامتياز الشركة الأمريكية عندما أبلغ القائم بالأعمال الأمريكي أن هذا الموضوع سيخلق مشكلة لايران مع الاتحاد السوفيتي أيضا الذي يسعى للحصول على امتياز نفطي مماثل ، لذا رفضت ايران منح امتياز لشركة ستاندرد اويل الأمريكية . لم تتوقف الشركات الأمريكية عن المحاولات في الحصول على الامتياز فقد أرسلت شركة سينكلر (Sinclair) الأمريكية مبعوثا لها إلى طهران للحصول على امتياز نفطي في شمال ايران لكن البرلمان الايراني لم يصادق عليه عام ١٩٢٤م[٣٤] . زادت شهية الشركات الاجنبية وطمعها اللامحدود بالنفط الايراني والعراقي وغيره ، خاصة ابان زيادة كميات النفط المتدفقة من الاراضي الايرانية ، حيث زاد انتاج نفط ايران عام ١٩٢٧م رغم معاودة هبوطه عام ١٩٣١م وما تبعه من انخفاض مداخيل ايران المالية[٣٥] ،وجاء ذلك عام ١٩٣٢م عندما أبلغت الشركة الانجلو فارسية الحكومة الايرانية أن حصتها المتفق عليها من عائدات بيوعات الشركة النفطية هي فقط ٣٠٢ ألف ليرة[٣٦] في الوقت الذي كانت فيه حصة ايران أربع أضعاف هذا الرقم عام ١٩٣٠م ، وأدركت الحكومة الايرانية التلاعب الذي تمارسه الشركة واعترضت على ذلك[٣٧] وكان ذلك الأمر قد تم بايعاز من رضا شاه بهلوي(١٩٢٤م-١٩٤٦م) ، الذي دخل بمفاوضات مع الشركة الانجلو فارسية ،وحاول هذه المرة الغاء امتياز دارسي لكن الامر انتهى بتوقيع ايران اتفاقية جديدة مع الشركة عام ١٩٣٣م وتم زيادة مدة الاتفاق من ٢٧ سنة إلى ٦٠ سنة ، و تم ادخال بند نص على تغيير حصة ايران من ١٦% كما كان سابقا في الاتفاق القديم واستبداله باضافة ٤ شلنات عن كل طن نفط منتج ومصدر[٣٨] لترتفع حصة ايران إلى٢٠% [٣٩] .

و هكذا عادت الروح بشكل نسبي لمداخيل ايران وظهر ذلك جليا في عام ١٩٣٤م حيث وصلت عائدات النفط لخزينة الحكومة الايرانية إلى ٢مليون باوند[٤٠]خاصة أن انتاج النفط في العام ١٩٣٤م ارتفع من ٧ مليون طن إلى ١٠ مليون طن بشكل لافت[٤١] ثم عاود الانتاج الارتفاع بعد ركود انتاجه خلال معارك الحرب العالمية الثانية ، ففي عام ١٩٤٤م ارتفع الإنتاج إلى ١٣ مليون طن وعام ١٩٤٥م إلى ١٦ مليون طن وعام ١٩٤٧م إلى ١٠ مليون طن وعام ١٩٤٨م إلى ٢٤ مليون طن وعام ١٩٥٠م إلى ٣١ مليون طن ، و وهذا الارتفاع في كمية الانتاج زاد من مداخيل ايران المالية من مليون ليرة عام ١٩٣٣ الى ٣ مليون ليرة عام

١٩٣٨م[٤٢] و ٤مليون ليرة عام ١٩٤٥م و ١٦ مليون ليرة عام ١٩٥٠م وشكلت عائدات النفط ١٦% من مداخيل الحكومة الايرانية خلال الفترة ١٩٤٦م-١٩٥٠م[٤٣] ونظرا للحاجة الماسة للنفط وخاصة إبان الحرب العالمية الثانية ، ظهرت محاولات حثيثة وقوية من جانب الشركات النفطية العملاقة للفوز بنصيب الحصول على امتياز نفطي في ايران ، ففي عام ١٩٤٤م طلبت الشركة الامريكية الموسومة ب(standard vacuum) و شركة (Sinclair) امتيازا للنفط من الحكومة الايرانية، فما كان من السوفييت إلا المطالبة بامتياز نفطي مماثل من ايران أيضا ، وكان هدفهم حماية محافظات ايران الشمالية المتاخمة للسوفييت من أي محاولة أمريكية أو بريطانية من تهديد تواجد السوفييت الاستراتيجي هناك ، وعلى إثرها برزت أزمة دولية حول نفط ايران[٤٤] حيث وجهت الحكومة الفرنسية عام ١٩٤٤م تذكيرا للحكومة السوفيتية برغبة شركاتها المشاركة بالتنقيب عن النفط في خراسان شرق ايران عند استئناف محادثات النفط بين ايران والسوفييت[٤٥] .

وكادت الأمور أن تخرج عن السيطرة أمام التزاحم الدولي ووقعت ايران فريسة مطامع الشركات الكبرى بفرض الامتيازات عليها فرضا دون مشاورات معها ، عنده لم يكن أمام رئيس لجنة النفط في البرلمان محمد مصدق إلا تقديم اقتراح عام ١٩٤٤م ينص على أنه لا يحق لأي رئيس وزراء أو وزير التوقيع على اتفاقية نفط مع دول اجنبية في هذه الظروف ، ثم تبع ذلك قرار آخر يمنع الحكومة الايرانية منح أي امتياز نفطي لدولة اجنبية[٤٦] .

مع انتهاء قرع طبول الحرب الأممية عام ١٩٤٤م لم تعد الامور كما كانت عليه قبل الحرب ، حيث بدات مرحلة ما بعد الحرب العالمية بطلب الحكومة الايرانية بضرورة اجراء تعديل آخر على اتفاقية عام ١٩٣٣م و بدا الأمر جديا عام ١٩٤٨م بإضافة تعديل بسيط على اتفاقية ١٩٣٣ وهو تخصيص ٦ شلنات عن كل طن نفط بدل من ٤ شلنات كما كان سابقا ،بالاضافة أن تقوم الشركة بدفع حصة ايران سنويا والمقررة ٢٠% بدلاً من دفعها في نهاية عقد الامتياز[٤٧] .

سعى البرلمان كخطوة أولية لتأسيس لجنة خاصة ايرانية عام ١٩٥٠م لإعداد خطة لاستعادة حقوق ايران النفطية ، وخلُصت اللجنة في تقريرها بأن إضافة ملحق لاتفاقية ١٩٣٣م لا يكفي لاستعادة حقوق ايران النفطية من الشركة ، فقرر ١١ نائبا في البرلمان الايراني برئاسة مصدق رئيس لجنة النفط في البرلمان الايراني[٤٨] بتقديم اقتراح بتأميم النفط الايراني[٤٩] لكن الاقتراح لم ينجح بسبب عدم كفاية الموقعين في المجلس ، لكن اللجنة قررت عرض الاقتراح مرة أخرى على المجلس ،وهذه المرة نجح الاقتراح وتم تأميم النفط الايراني[٥٠] وطلبوا رفع يد الشركة عن

النفط الايراني وإحلال العمال الايرانيين بدل الأجانب وتأسيس شركة وطنية للنفط (national Iranian oil company) وإشراف الحكومة الايرانية على كل عمليات صناعة النفط الوطنية من استخراج وتكرير وتصدير[٥١] وأصبحت الشركة الوطنية الايرانية للنفط التي تأسست عام ١٩٤٩م هي البديلة للشركة الانجلو فارسية [٥٢] وجاءت الخطوة الايرانية هذه في إطار عمليات التأميم الذي طالبت به شعوب منطقة الشرق الأوسط في مصر والسعودية ، وما زاده هو إدراك الحكومة الايرانية بعدم قناعتها بالمردود المالي من نفطها الذي تبيعه الشركة [٥٣] وقد كانت سياسة الشركة الانجلو فارسية وخاصة موظفيها الذين شاركوا بل وساهموا في تشكيل الأحداث السياسية الداخلية لايران من خلال احتكارها لاستيراد البضائع الأمر الذي أوجد تذمراً داخليا ايرانيا خاصة و أن الشركة كانت قد بدأت تلعب دورا سياسيا من خلال تأكيدها على الحق في تعيين الحراس و العمال و أخذت تدعم بعض الزعماء البختياريين من مثل شهاب السلطنة ضد صمصام السلطنة[٥٤]، وكان ذلك من جملة الاسباب التي شجعت محمد مصدق لتاميم صناعة النفط الايرانية[٥٥] بعد اعلان تاميم النفط الايراني عام ١٩٥١م توترت العلاقات الايرانية البريطانية و جرت مفاوضات مباشرة انجليزية في طهران وأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية و البنك الدولي لحل مشكلة الشركة الانجلوفارسية مع الحكومة الايرانية وقطعت بريطانيا علاقاتها الدبلوماسية مع ايران عام ١٩٥٣م جراء قرار تأميم النفط ، وحاولت بريطانيا الإطاحة بمحمد مصدق و منع ايران من تصدير نفطها للخارج ، مما كان له تبعات اقتصادية مضرة على ايران ، فما كان من ايران إلا تحميل بريطانيا المسؤولية عن المظاهرات العامة في خوزستان بعد قيام الشركة بوقف مخصصات عمال الشركة البالغين عشرون ألفا في منشاتها جنوب ايران[٥٦] أمام عراقيل الحكومة الانجليزية في سد منافذ تصدير النفط الايراني للخارج ، حاولت ايران ايجاد مخرج لتصدير نفطها إلى دول أخرى ،فكانت ايطاليا وجهة لنفطها المصدر ، لكن الطائرات الانجليزية منعت مسير ناقلات النفط من الوصول إلى ايطاليا وأجبرتها على تحويل مسارها إلى مستعمرتها في عدن اليمنية عام ١٩٥٢م-١٩٥٣م ، كما استمرت الشركة الانجلو فارسية بممارسة اعتراضها على قدوم ثلاثة ناقلات نفط ايطالية الى ميناء عبدان[٥٧].

الحكومة البريطانية مارست أيضا أساليب أخرى إلى جانب ذلك ، وحولت نزاعها مع ايران إلى محكمة العدل الدولية ، وخلصت المحكمة إلى أن النزاع يمثل دولة ذات سيادة هي ايران و شركة خاصة هي شركة النفط الانجلو فارسية و هذا الموضوع هو أمر داخلي ايراني، لكن بريطانيا استأنفت الدعوى لدى مجلس الأمن بحجة أن هذا الأمر يهدد السلم العالمي لكن مجلس

الأمن لم ينظر بالموضوع كونه ليس من اختصاصه[٥٨] ، قررت أمريكا التدخل ايجابيا لإيجاد مخرج للأزمة المتفاقمة بين ايران وبريطانيا إلا أنها لم تصل إلى نتيجة عام ١٩٥١-١٩٥٢ بعد ان رفض محمد مصدق تشكيل كونسيرستيوم (تجمع شركات نفطية عالمية) لشراء النفط الايراني من الشركة الانجلو فارسية لذا فكرت مع بريطانيا باسقاطه و تم تنفيذ الانقلاب عليه عام١٩٥٣م من خلال إنقلاب عرف بإسم (اجاكسي) واستلم اللواء زاهدي رئاسة الحكومة[٥٩]، و بدأت بعد ذلك مفاوضات لتوقيع اتفاق نفطي مع الشركات العالمية عام ١٩٥٥م كان من نتائجه حصول ايران على عضوين من أصل سبعة في هيئة المديرين الكونسرتيوم ، وأصبحت إدارة مصافي النفط بيد الكونسيرستيوم ، بحيث حصلت الشركات النفطية الأمريكية على ٤٠% و الشركات البريطانية على٤٠% أيضا و ٦% لشركة النفط الفرنسية و ١٤% لشركة رويال دتش شل الهولندية، و تقرر أن تدفع ايران غرامة مالية لشركة النفط الانجلوفارسية على شكل أقساط لمدة ١٠ سنوات[٦٠]. و تشير الأرقام أن إنتاج ايران من النفط الخام عند قرار التأميم كان ٣٨%من انتاج الشرق الأوسط و انخفض إلى ١% قبل عقد اتفاقية كونسيرستيوم وتعهدت كونسيرستيوم بتلبية حاجات ايران من النفط و الغاز[٦١].وكان لكل شركة عضو في الكونسرستيوم شركة تجارية مسجلة في طهران وتعمل بشكل مستقل و منفصل عن بعضها البعض[٦٢]، وصارت الأرباح تقسم بين شركات الكونسرستيوم بنسبة النصف ٥٠-٥٠ ومدة الاتفاقية ٤٠ عام . وكان على تجمع الكونسرستيوم تأسيس شركة للاكتشاف و الإنتاج و شركة أخرى للتكرير بإسم شركة عاملة على أساس القوانين الهولندية وعلى شركة النفط الوطنية الايرانية تسليم ما لها من الآلات الحفر و النقل إلى الشركة العاملة وتتعهد تجمع الكونسرستيوم بالحفاظ على معدل انتاج نفطي ثابت ابتدأ من عام ١٩٥٥م و يتم تعديل معدل الانتاج كل ٣ سنوات وذلك حسب العرض و الطلب العالمي[٦٣] .

وحسب الاتفاق فإن ايران غير مخولة بالنظر بالدعاوي بينها و بين الكونسرستيوم ، ونجم عن الاتفاق الجديد أن ارتفع إنتاج ايران من النفط من ١٩٨مليون برميل سنويا عام ١٩٥٥الى ٧٧٨ مليون برميل عام ١٩٦٦م ،و في عام م١٩٧٣ تم تجديد الاتفاق مع الكونسرستيوم لمدة ٢٠ عام لاحقا[٦٤].

وتوسعت عمليات الإنتاج والتنقيب والتكرير والعمليات النقل والشحن والعمليات الفنية واللوجستية في ايران وذلك من خلال افتتاح خطوط انابيب واسعة مثل خط أنابيب عبدان - طهران و نفط أزنه - أصفهان عام ١٩٥٧م و خط أنابيب طهران - رشت ١٩٥٨م و تم مد انبوب نفط من مدينة ري – قزوين عام ١٩٦١م[٦٥] و تم افتتاح خط ري - شاهرود – مشهد

عام ١٩٦١م، و في عام ١٩٦٣م تم مد خط نفطي بحري إلى جزيرة خارك، و في عام ١٩٦٥م تم عقد ٥ اتفاقيات جديدة مع شركات نفطية عالمية[٦٦] ،ومنذ عام ١٩٦٧م تم بدء تصدير النفط إلى أوروبا الشرقية، و تم توقيع اتفاقية نفط مع السعودية عام ١٩٨٦م ،للانتفاع من المنطقة المشتركة بين ايران و السعودية و ٦ اتفاقيات أخرى مع حكومة المغرب[٦٧] .

الهوامش :

(١) العودات ، رغد سلامة ، التنافس البريطاني الفرنسي و الالماني على النفط العراقي ١٩٠٨م-١٩٢٥م، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، عمان ،٢٠١٢م، ص ٤٠،وسيشار اليه لاحقا:العودات ،التنافس على النفط .

(٢) كرنولوژي، النفط الايراني خلال مائة وخمسون عاما ، مجلة بررسى هاى تاريخى، شماره ١-٢ ، سال هشتم ، شماره مسلسل ٤٤-٤٥ ، نشريه ستاد بزرك ارتشتاران ،١٣٥٢ هـ ش ،ص٣٥٧،وسيشار اليه لاحقا: كرنولوژي ، النفط الايراني .

(٣) المرجع نفسه ،ص٣٥٧.

(٤) رويترز :هو البارون جيوليوس مؤسس وكالة الانباء العالمية المعروفة الى يومنا هذا ٤٨٣

john s. galbraith: british policy on railways in Persia 1870-1900. Middle eastern studies. Vol 25.no.4.1989.published by taylor& francis.ltd,p483

(٥) كرنولوژي ، النفط الايراني ،ص٣٥٧.

(٦) شميم، على اصغر ، ايران در دوره سلطنت قاجار ، چاپ هشتم ، مؤسسة انتشارات مدبر ،تهران ١٣٧٣هـ ش ،ص٢٩٦،وسيشار اليه لاحقا:شميم ،ايران .

(٧) كرنولوژي ، النفط الايراني ،ص٣٥٨.

(٨) سمنان : مدينة في شمال غرب ايران

(٩) دالكي :منطقة نفطية في غرب جنوب ايران

(١٠) جزيرة قشم : جزيرة في الخليج العربي جنوب ايران

(١١)كرنولوژي ، النفط الايراني ،ص٣٥٩

(١٢) مازندران : محافظة واسعة على ساحل بحر قزوين شمال ايران وتظم عدة نواحي ومدن مشهورة بالزراعة

(١٣) تنكابن : مدينة في شمال ايران

(١٤) لحجور: منطقة شمال ايران قرب بحر قزوين

(١٥)كرنولوژي ، النفط الايراني ،ص٣٥٨.

(١٦) روحاني ، فؤاد ، تاريخ ملى شدن صنعت نفت ايران ، تهران ،١٣٥٣، چاپ اول ، شركت سهامى كتاب هاى جيبى، ص٥٨ ،وسيشار اليه لاحقا : روحاني ، صنعت نفت .

(١٧)وليام نوكس دارسي : بريطاني من أصل كندي عمل مهندسا للمناجم في أستراليا وجنى ثروة هائلة هناك وهومن أوائل المنقبين عن النفط في العراق وفارس ،العاني، نوري عبد الحميد، امتيازات النفط حتى عام ١٩٣٢. في : منيرة مصباح محرر، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، ص ٦٨٩-٧١١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٦٩١، وسيشار إليه لاحقا : العاني، امتيازات النفط وانظر :العودات ،التنافس على النفط ،ص٤٤ .

(١٨) روحاني ،صنعت نفت ،ص٥٨ .

(١٩) هوشنك،مهدوي عبد الرضا، سياست خارجي ايران در دوران بهلوي، تهران، ١٣٧٣، انتشارات البرز، چاپ أولى، ص ٣٤وسيشار اليه لاحقا :هوشنك ، سياست خارجى ايران ؛وانظر: زادة، فيروز كاظم، روس وانكليس در ايران، ترجمه منوچهر أميري، انتشارات آموزش انقلاب اسلامي، چاپ دوم، تهران، ١٣٧١، ص ٣٣٨–٣٣٩، وسيشار اليه لاحقا زاده ، روس و انجليز در ايران ، وانظر: دلدم، اسكندر، خليج فارس، چاپ أول، ١٣٦٣، انتشارات تويني، تهران، ص٢٣٠،وسيشار اليه لاحقا :دلدم ،خليج فارس ،وانظر: روحاني، صنعت نفت ايران، ص٥٩،وانظر: مير أحمدي، مريم، بژوهشي در تاريخي معاصري ايران، برخورد شرق وغرب در ايران ١٩٥٠–١٩٥٥، مؤسسة چاپ وانتشارات أستانه قدس رضوي، ١٣٦٦هـ.ق،وسيشار اليه لاحقا :مير احمدي ، بژوهشي در تاريخ ايران .

(٢٠) كرنولوژي ، النفط الايراني ،ص٣٦٣ .

(٢١) شركة نفط بورما : شركة نفط مساهمة انجليزية

(٢٢) كرنولوژي ، النفط الايراني ،ص٣٦٣ .

(٢٣) قبائل البختيارية : هي قبائل توجد في المنطقة الواقعة جنوب غرب ايران يحدها من الشمال و الشرق اصفهان و من الجنوب كوه كيلويه ومن الشمال الغربي منطقة ايذه، بيات، عزيز الله ، كليات جغرافياى طبيعى و تاريخى ايران، چاپ دوم ،مؤسسه انتشارات امير كبير ،تهران ،١٣٧٣هـ ش، ص ٤١٦،وسيشار اليه لاحقا : بيات ، كليات جغرافياى طبيعى و تاريخى ايران .

(٢٤) طوسى، رضا رئيس ، نفت وبحران انرجى ، سازمان انتشارات كيهان، چاپ دوم ، ١٣٦٣ هـ ، تهران ،ص ٨-١٠، وسيشار اليه لاحقا : طوسى ، نفت وبحران انرجى .

(٢٥) كرنولوژي ، النفط الايراني ،ص٣٦٤ .

(٢٦) المرجع نفسه ،ص٣٦٥ .

(٢٧)موحد ،محمد على ، نفت ما ومسائل حقوقى ان ، شركت سهامى افست، تهران ،١٣٤٩هـ ،ص ٢٨،٣٧،وسيشار اليه لاحقا :موحد ،نفت ما .

(٢٨)المرجع نفسه ،ص٦٥.

(٢٩) رزاقي، ابراهيم ، اقتصاد ايران ، چاپ سوم ، انتشارات نى ،تهران، ١٣٧١ هـ ش ،ص٤٤٧ ،وسيشار اليه لاحقا: رزاقي ،اقتصاد ايران، Amirsadeghi, Hossein , twentieth century iran.Heinemann.london.1977, (79-108) p

(٣٠) خوشتاريا : وهو المسيو اكاكي مدويويج مستثمر روسي من اوائل المنقبين الروس الذي حصل على امتياز للتنقيب عن النفط في ايران .

(٣١) كرنولوژي ، النفط الايراني ،ص٣١٧ .

(٣٢) موحد ،نفت ما ،ص ٦٩-٧٠ .

(٣٣) المرجع نفسه ،ص ٧١ .

(٣٤) المرجع نفسه،ص٧٣-٧٥ .

(٣٥) كاتوزيان ،محمد على همايون ، اقتصاد سياسي ايران ، ترجمه محمد رضا نفيسى، كامبيز عزيزى، نشر مركز، چاپ هفتم ،١٣٧٩هـ، تهران ، ص١٦٢، وسيشار اليه لاحقا :كاتوزيان ، اقتصاد سياسي ايران .

(٣٦)هوشنك، عبد الرضا مهدوى، تاريخ روابط خارجى ايران، چاپ سوم، انتشارات امير كبير ، تهران، ١٣٦٤هـ ص٣٨٧ ،وسيشار اليه لاحقا :هوشنك ،تاريخ روابط خارجي .

(٣٧) المرجع نفسه ،ص٣٨٨ .

(٣٨) كاتوزيان ، اقتصاد سياسي ايران ،ص ١٦٢–١٦٣.

(٣٩)هوشنك ، تاريخ روابط خارجى ايران، ،ص٣٩٠ .

(40)Bradley Hansen:learning to tax.vol 16 n(1) ,2001 published by cambidge university press,p109 :Hansen ,learning of tax .

(٤١) رزاقي ،اقتصاد ايران ، ص ٤٤٩.

(٤٢) المرجع نفسه ، ص ٤٤٩.

(43) :Hansen ,learning of tax,p109 .

(44): Amin Saikal: The rise and fall off shah ,princton university ,press newjersy ,p31,1980 .

(٤٥) مير احمدي ،بژوهشي در تاريخ ايران ،ص٥٨ .

(٤٦) رزاقي ،اقتصاد ايران ،ص٤٥٠.

(٤٧) هوشنك،سياست خارجى ،ص١٣٥ .

(٤٨) رزاقي، اقتصاد ايران ،ص٤٥١.

(٤٩) كاتوزيان ،اقتصاد سياسى ايران ،ص٢٠٢–٢٠٣ .

(٥٠) رزاقي، اقتصاد ايران ،ص٤٥١.

(٥١) المرجع نفسه ،ص٤٥٣.

(٥٢) كاتوزيان ،اقتصاد سياسى ايران ،ص٢٦٢ .

(٥٣) كرنولوژي ، النفط الايراني ،ص٣٧٣ .

(54) Gene R.Garthwaite :the bakhtiyari khans, the government of iran and the british 1846-1915 ,international journal of middle east studies ,vol3,no(1),p38 ,published by Cambridge university ,1972.

(٥٥) مير احمدي ،بژوهشي در تاريخ ايران ،ص٣٩ .

(٥٦) هوشنك ،سياست خارجى ايران ،ص١٧٣-١٩٧.

(٥٧) المرجع نفسه ،٤٢٢ .

(٥٨)سلوم، عرفات ،الامتيازات و التشريعات النفطية في البلاد العربية ، منشورات وزارة الثقافة و الارشاد القومي ،دمشق ، ١٩٧٣،ص٢٠٦،وسيشار اليه لاحقا :سلوم الامتيازات و التشريعات النفطية .

(٥٩) هوشنك ،سياست خارجى ايران ،ص٢١٢-٢٢١ .

(٦٠) المرجع نفسه ،ص ٢٢٨-٢٢٩ . B.Stoaugh ,Robert , the evolution of Iranian oil policy 1925 ,1975 , p (214).

(٦١) روحانى ،صنعت نفت ،ص٤٤٥-٤٥٠.

(٦٢) مير احمدي ،بژوهشي در تاريخ ايران ،ص٢٥٤.

(٦٣) رزاقي، اقتصاد ايران ،ص٤٥٤-٤٥٥.

(٦٤) المرجع نفسه ،ص٤٥٧-٤٥٩، وأنظر: كرنولوژي ، النفط الايراني ،ص٣٧٣ .

(٦٥) كرنولوژي ، النفط الايراني ،ص٣٧٦-٣٧٧.

(٦٦) المرجع نفسه ،ص٣٧٩-٣٨١.

(٦٧) المرجع نفسه ،ص ٣٨٦-٣٨٩ .

المراجع الفارسية :

بيات، عزيز الله ، كليات جغرافياى طبيعى و تاريخى ايران، چاپ دوم ،مؤسسه انتشارات امير كبير ،١٣٧٣هـ ش،،تهران.

دلدم، اسكندر، خليج فارس، چاپ أول، ١٣٦٣، انتشارات تويني، تهران.

روحاني ، فؤاد ، تاريخ ملى شدن صنعت نفت ايران ، چاپ اول ، شركت سهامى كتاب هاى جيبى ،١٣٥٣، تهران .

رزاقي، ابراهيم ، اقتصاد ايران ، چاپ سوم ، انتشارات نى ، ١٣٧١ هـ ش ، ،تهران زادة، فيروز كاظم، روس وانكليس در ايران، ترجمه منوچهر أميري، انتشارات آموزش انقلاب اسلامي، چاپ دوم،١٣٧١، تهران. شميم، على اصغر ، ايران در دوره سلطنت قاجار ، چاپ هشتم ، مؤسسة انتشارات مدبر ، ١٣٧٣هـ ش ، تهران .

طوسى، رضا رئيس ، نفت وبحران انرژى ، سازمان انتشارات كيهان، چاپ دوم ، ١٣٦٣ هـ ، تهران

كاتوزيان ،محمد على همايون ، اقتصاد سياسي ايران ، ترجمه محمد رضا نفيسى، كامبيز عزيزى، نشر مركز، چاپ هفتم ،١٣٧٩هـ، تهران .

كرنولوژي، النفط الايراني خلال مائة وخمسون عاما ، مجلة بررسى هاى تاريخى، شماره ١-٢ ، سال هشتم ، شماره مسلسل ٤٤-٤٥ ، نشريه ستاد بزرك ارتشتاران ،١٣٥٢ هـ ش ، تهران.

موحد ،محمد على ، نفت ما ومسائل حقوقى ان ، شركت سهامى افست، ،١٣٤٩هـ. تهران.

مير أحمدي، مريم، بـژوهشي در تاريخي معاصري ايران، برخورد شرق وغرب در ايران ١٩٥٠-١٩٥٥، مؤسسة چاپ وانتشارات أستانه قدس رضوي، ١٣٦٦هـ.ق ، تهران.

هوشنك،مهدوي عبد الرضا، سياست خارجي ايران در دوران بهلوي، ، ، انتشارات البرز، چاپ أول. ١٣٧٣ ، تهران.

المراجع العربية :

العاني، نوري عبد الحميد، امتيازات النفط حتى عام ١٩٣٢ في : منيرة مصباح محرر، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، ص ٦٨٩-٧١١، بيت الحكمة، ب.ط، بغداد، ٢٠٠٢.

العودات ، رغد سلامة ، التنافس البريطاني الفرنسي و الالماني على النفط العراقي ١٩٠٨م-١٩٢٥م، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، عمان ،٢٠١٢م.

سلوم، عرفات ،الامتيازات و التشريعات النفطية في البلاد العربية ، منشورات وزارة الثقافة و الارشاد القومي ،دمشق ، ١٩٧٣.